مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

دراسات

ذو القعدة ١٤٣٧هـ/ أغسطس ٢٠١٦م

السياسة الخارجية والأمنية لألمانيا في سوريا والعراق: ٢٠١١-٢٠١٦م

سيباستيان ماير
وبرونو شميدت فيورهيرد

السياسة الخارجية والأمنية لألمانيا في سوريا والعراق: ٢٠١١-٢٠١٦م

سيباستيان ماير
وبرونو شميدت فيورهيرد

ⓒ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ماير، سيباستيان
السياسة الخارجية والأمنية لألمانيا في سوريا والعراق (٢٠١١ - ٢٠١٦ م). / سيباستيان ماير ؛ شميدت فيورهيرد - الرياض ، ١٤٣٨ هـ

٣٠ ص ؛ ١٦,٥ x ٢٣ سم

ردمك: ٠-١٤-٨٢٠٦-٦٠٣-٩٧٨

١- ألمانيا - العلاقات الخارجية - العراق ٢ - ألمانيا - العلاقات الخارجية - سوريا أ. فيورهيرد ، شميدت (مؤلف مشارك) ب. العنوان

ديوي ٣٢٧,٤٣٠٥٦ ١٤٣٨/٤٣٠٧

رقم الإيداع: ١٤٣٨/٤٣٠٧
ردمك: ٠-١٤-٨٢٠٦-٦٠٣-٩٧٨

يأتي هذا التقرير جزءاً من مبادرة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (مشروع استراتيجية الشرق الأوسط) الذي يهدف إلى إجراء أبحاث وتحليلات تفصيلية في إطار الاستراتيجية الإقليمية الكبرى للأمن والدفاع. وفي ظل الأحداث الأخيرة في الجمهورية العربية السورية يركز هذا البحث على دراسة الاضطرابات الجارية، وما نتج منها من تداعيات إقليمية في الشام، وتحليل أهداف السياسة الخاصة، والعوامل الفاعلة المحلية والدولية، بالإضافة إلى تلك المتفرعة عن الدولة.

المحتويات

مقدمة	٦
الحرب الأهلية السورية	٧
- بداية الاضطرابات	٧
- الحصار في مجلس الأمن	٩
- خطوط حمراء في الرمال	١١
- الأزمة السورية تصل إلى أوروبا	١٤
دعم الأكراد: الدعم الألماني للعراق	١٦
- إدارة الأزمات غير العسكرية	١٦
- الحشود البحرية: شحن الأسلحة	١٨
- تحديد الحدود القانونية	٢٠
- رفع درجة الاستعداد: المزيد من الجنود على أرض المعركة	٢٢
نظرة مستقبلية	٢٣
التداعيات المحلية	٢٥
السير قُدماً	٢٦

مقدمة

أدى الوجود المتزايد لما يُعرف بتنظيم داعش الإرهابي -الذي قد يكون ظهر بسبب انحراف السياسة الإقليمية بشكل خطير خارج نطاق السيطرة في صيف ٢٠١٤م- إلى ضلوع ألمانيا ومشاركتها العسكرية غير المسبوقة في كل من سوريا والعراق. لقد جاءت استجابة برلين للأزمة في بادئ الأمر في شكل مساعدات إنسانية وإغاثية. وفي محاولة منها لمنع إثارة المزيد من القلاقل؛ قررت الحكومة الفيدرالية الألمانية في ٣١ أغسطس ٢٠١٤م تكثيف جهودها من خلال إرسال معدات عسكرية عن طريق البحر شملت أسلحة وذخيرة إلى قوات البيشمركة الكردية في شمال العراق. كما مضت وزارة الدفاع الألمانية قدماً بالتنسيق مع وزارة الخارجية، وأسست مكتباً للاتصال العسكري في مقر القنصلية الألمانية بأربيل مكوناً من ستة جنود من القوات المسلحة الألمانية أو ما يُعرف بـ(Bundesweh)، وهو المصطلح المستخدم للإشارة إلى الجيش الألماني في اللغة الألمانية. وفي ديسمبر عام ٢٠١٥م، أي بعد مضي عام كامل، دعم البرلمان الألماني أو الـ(Bundestag) تحركاً حكومياً آخر لصالح مشاركة عسكرية ألمانية أكثر شمولاً في أعقاب الهجمات التي شنها تنظيم داعش الإرهابي بباريس في ١٣ نوفمبر ٢٠١٥م. ولقد استجابت الحكومة الألمانية لاستدعاء فرنسا لأحد بنود اتفاقية الدفاع المشترك التابعة للاتحاد الأوروبي، وتحديداً البند ٤٢,٧ الذي يدعو إلى الدعم والتضامنعن طريق حشد قوات التحالف الدولي في الصراع ضد (داعش) في كل من سوريا والعراق. ولدعم عمليات الاستطلاع قامت بنشر١٢٠٠ جندي من الجيش الألماني وست طائرات مراقبة من طراز تورنادو وطائرات لإعادة تزويد الطائرات الفرنسية المقاتلة بالوقود جواً، وفرقاطة لحماية حاملة الطائرات الفرنسية (شارل ديجول)، وكذلك توفير بياناتعن طريق الأقمار الصناعية.كما أرسل الجيش الألماني نحو ٦٥٠ جندياً إلى بعثة الأمم المتحدة بمالي؛ لدعم القوات الفرنسية[1]. ووفقاً للمعايير الألمانية؛ فقد فسَّرت المستشارة أنجيلا ميركل ذلك

(1) cf. Jeffrey A. Stacey, "The Utility of Crises – Turkey and ISIS help Western Allies get back in Sync in Syria," *Foreign Affairs,* November 30, 2015, https://www.foreignaffairs.com/articles/turkey/2015-11-30/utility-crises. Josef Janning and Almut Mölle, "Leading from the Centre: Germany's New Role in Europe," *ETH Zürich*, July 27, 2016, http://www.css.ethz.ch/en/services/digital-library/articles/article.html/64f982e8-b61b-4c24-a034-a13213e8bb10?platform=hootsuite.

بقولها: «يجب محاربة الإرهاب بكل القوى الممكنة؛ فتنظيم داعش الإرهابي لا يمكن إقناعه بالكلام بل تجب محاربته عسكرياً»[٢]. ومنذ عام ٢٠١١م والحكومة الألمانية ترى الحل السياسي خياراً وحيداًمتاحاً.

على مدى العامين الماضيين، أظهر التدخل العسكري المتعمق لألمانيا في سوريا والعراق نمطاً متميزاً، كما يتضحمن خطابات ومقترحات وقرارات ألمانيا الواضحة والمتسقة التي تتخذها الهيئات التنفيذية والبرلمانية في الدولة. وفي هذا السياق تم تعزيز التعهدات والالتزامات الإنسانية والعسكرية بشكل مطرد، سواء من حيث الحجم أوالنطاق؛ مما يؤدي إلى الجمع بين استخدام القوات العسكرية البرية، والبحرية، والجوية في كل من العراق وسوريا.

يهدف هذا التحليل إلى تقديم تقرير موثق بالحقائق حول تطور السياسة الخارجية والأمنية الألمانية لمواجهة الوضع في كل من سوريا والعراق. كما أنه يجيب عن السؤال المطروح حول إذا ما كانت السياسة الخارجية الألمانية تتحرك بتوجيه ينطلق من مبدأ جديد يسعى إلى تحمُّل المزيد من المسؤولية الأمنية حول الوضع العالمي، كما يتضح من خلال (الكتاب الأبيض عن السياسة الأمنية الألمانية ومستقبل الجيش الألماني)[٣] الصادر عام ٢٠١٦م.

الحرب الأهلية السورية

- بداية الاضطرابات:

في أعقاب الانتفاضة في ليبيا، واعتقال وتعذيب الأطفال والمراهقين الذين اتهموا بكتابات مناهضة للنظام، انطلقت شرارة الاحتجاجات السلمية في ٥ مارس ٢٠١١م في درعا، وهي مدينة في جنوب سوريا. وقُوبلت الاحتجاجات سريعة الانتشار المطالبة بتنحي الرئيس بشار الأسد عن السلطة بالقمع العنيف من قبل النظام. وقد تولّت ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة رد فعل الاتحاد الأوروبي تجاه الانتفاضة في سوريا، وتبنوا نهجاً مماثلاً تجاه ليبيا من خلال

(2) "German Tornado Jets to help French against IS in Syria," *BBC*, November 26, 2015, http://www.bbc.com/news/world-europe-34927170.

(3) King Faisal Center for Research and Islamic Studies, The Making of the 2016 White Paper: Incorporating Society as a Whole, Commentary, August 1, 2016, http://kfcris.net/en/view/post/88.

إدانة استخدام العنف ضد المدنيين. وكانت السياسة المتبعة والمفضلة لغيدو فيسترفيله – وزير الخارجية في حكومة ميركل الثانية (٢٠٠٩-٢٠١٣م) ورئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي الحر، والشريك بائتلاف الاتحاد المسيحي الديمقراطي المحافظ / الاتحاد الاجتماعي المسيحي لحكومة ميركل – متوافقة مع خط السياسة الخارجية الألمانية التقليدية، وتقف إلى جانب ما يطالب به الرأي العام، ألا وهو: زيادة الضغط السياسي والاقتصادي من خلال المؤسسات متعددة الأطراف. ولكن مع الامتناع عن التدخل العسكري. وصرح بأنه: «**إذا ما قرر [النظام السوري] مواصلة أعمال العنف، سنقوم بسن عقوبات بأوروبا، وسنستمر كذلك في زيادة الضغط على سوريا في الأمم المتحدة**»[٤]. وأصبح واضحاً بالنسبة إلى البرتغال، وألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة في عام ٢٠١١م، أن المسار الدبلوماسي نحو المزيد من التدابير القسرية سيكون صعباً، خصوصاً عندما رفضت روسيا, والصين, ولبنان مشروع بيان لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يدين العنف. وهناك فرق كبير عن الأزمة الليبية؛ فالنظام السوري تحميه روسيا والصين في مجلس الأمن[٥]، وهو الموقف الذي لا يزال قائماً حتى الآن؛ لذلك فإن نهج السياسة الخارجية المفضل الذي تنتهجه ألمانيا في التعامل مع الأزمة في سوريا، وهو الحل الذي أجمع عليه المجتمع الدولي في مجلس الأمن، تبين أنه أقل واقعيةً مما كانت تتوقعه برلين؛ وبالتالي، ظهرت الخلافات على مستوى الاتحاد الأوروبي بسبب الإطار السياسي الرئيس لألمانيا، وتم تفسيره على أن الاتحاد الأوروبي يدعم نهج الولايات المتحدة الأمريكية،بما في ذلك فرض عقوبات بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١١م. وفي وقت لاحق تم تشديد العقوبات لتشمل فرض حظر على الأسلحة، وعلى واردات النفط، وعلى السفر، وتجميد أصول الأشخاص الذين لهم علاقة مع نظام الأسد[٦]. ومن خلال فرض عقوبات فريدة من نوعها من قبل الاتحاد الأوروبي – كمّاً وكيفاً– أرسل الاتحاد الأوروبي رسالة واضحة إلى المجتمع الدولي ضد عنف النظام.

---

(4) "Westerwelle: "Die Sanktionen müssen schnell verhängt werden," *Der Tagesspiegel*, April 29, 2011, http://www.tagesspiegel.de/politik/interview-westerwelle-die-sanktionen-gegen-syrien-muessen-schnell-verhaengt-werden/4116352.html.

(5) cf. Nicole Koenig, "Germany's role in Libya and Syria: From restraint to responsibility" *Europe's New Political Engine – Germany's role in the EU's foreign and security policy*, *The Finnish Institute of International Affairs Report 44,* ed. NiklasHelwig (Helsinki: The Finnish Institute of International Affairs, 2016): 93-108.

(6) cf. Koenig 2016, 102.

وبعد اشتداد العنف, اعتبرت ألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة،والولايات المتحدة الأمريكية -من خلال إصدار بيان مشترك بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠١١م- أن الأسد فقد شرعيته كرئيس، وطالبوه بالتنحي[٧]. ومع ذلك, كان الاتحاد الأوروبي غير قادر على منع أعمال العنف البشعة أو إفقار السكان. وكان أحد أسباب محدودية فاعلية نظام العقوبات هو إمكانية انتهاكها من قبل روسيا، والصين، وإيران، ولبنان، والهند، والعراق، وفنزويلا لأسباب سياسية أو اقتصادية[٨].

- الحصار في مجلس الأمن:

هيمنت الصراعات السياسية على سوريا، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، بين مجموعة من الأطراف الإقليمية الفاعلة، من تركيا إلى مصر إلى المملكة العربية السعودية وإيران، فضلاً عن العداء الشامل بين الولايات المتحدة وروسيا. هذا من ناحية، ومن الناحية المعاكسة تقود ألمانيا -بوصفها «ممثلاً من الدرجة الثالثة في منطقة الشرق الأوسط»[٩]- مجموعة محدودة من الخيارات السياسية[١٠].وبين عامي ٢٠١٠م و٢٠١٥م، على وجه الخصوص، أخذت أزمة اليورو تشكل جزءاً كبيراً من الاهتمامات السياسية، واهتمامات الرأي العام في ألمانيا[١١]. في هذا السياق، تناقض امتناعها عن التصويت في مجلس الأمن على القرار رقم ١٩٧٣ والتهميش اللاحق لألمانيا في المسائل المتصلة بالسياسة الخارجية

(7) Gemeinsame Erklärung von Frankreich, Großbritannien und Deutschland zu Syrien,"*Die Bundesregierung*, August 18, 2011, https://www.bundesregierung.de/ContentArchiv/DE/Archiv17/Pressemitteilungen/BPA/2011/08/2011-08-18-erklaerung-syrien.html.

(8) cf. Anja Zorob, "Sanktionen gegen Syrien: Was haben sie bewirkt?," *Bundeszentrale für politische Bildung: Aus Politik und Zeitgeschichte* 66, no. 8 (2016):14-22.

(9) JustynaGotkowska and KamilFrymark, "Germany's engagement in the resolution of the Syrian conflict," *OSW Centre for Eastern Studies Commentary*, no. 194(2016): 3.

(10) However, complementary to its traditional foreign policy approach of striving for multilateral politcal solutions, Germany has gained significant influence by mediating between antagonizing actors in the Middle East, such as the EU, Iran, Israel, Palestine and Lebanon as a "neutral mediator" (Gotkowska and Frymark 2016, 4). With this self-perception in mind, the demand for a more active foreign policy creates a challenging balance to hold for German foreign policy makers.

(11) cf. "Finanzkrise in Griechenland," *Landeszentrale für politische Bildung Baden-Württemberg*,https://www.lpb-bw.de/finanzkrise_griechenland.html.

والأمنية بشدة، من خلال زيادة قوة وسيطرة ألمانيا داخل الاتحاد الأوروبي[١٢]؛ وبالتالي، كان هناك تمايز واضح بين سياسات ألمانيا المهيمنة وسياسات الاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى تعزيز اتحاد مالي من خلال الاسترشاد بتدابير وإجراءات التقشف الصارمة وانضباط السياسة الخارجية والسياسة الأمنية. وهكذا، أصبحت ألمانيا «مهيمنة مترددة»[١٣]، وهي التي تقود الاتحاد الأوروبي من خلال السياسات الاقتصادية والمالية. في أعقاب الحرب الأهلية في سوريا، اقتصرت ألمانيا على إظهار القوة السياسية والاقتصادية التي يمكن ترجمتها إلى جهود وعقوبات دبلوماسية متعددة[١٤]. من الناحية النظرية، يمكن للنهج المتعدد الأطراف لألمانيا أن يكون فاعلاً للغاية؛ لأنه يسمح بمضاعفة نفوذها متعدد الأبعاد[١٥]. ومع ذلك، إذا لم يتم دمج العناصر الرئيسة في تلك العملية أو مواصلة القدرة على حصار المؤسسات متعددة الأطراف؛ فسيتم تحجيم نفوذ ألمانيا. وقد رفعت ألمانيا والاتحاد الأوروبي قضية المساعدات الإنسانية، مع فرض عقوبات مشددة على النظام، على الرغم من مواجهة مأزق دبلوماسي في مجلس الأمن؛ وبالتالي، أصبحت لجنة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٢م أكبر مانح لسوريا، بتعهدات مالية بأكثر من ٥,٥ مليار يورو بين عامي ٢٠١٢م و٢٠١٥م[١٦]. واليوم، ألمانيا هي ثالث أكبر دولة مانحة، بعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بـ١,٣٥ مليار يورو تنفق على تطوير التعاون والمساعدات الإنسانية منذ عام ٢٠١١م[١٧]. كما

(12) Hanns W. Maull, "Außenpolitische Entscheidungsprozesse in Krisenzeiten," *Bundeszentrale für Politische Bildung*, March 1, 2012, http://www.bpb.de/apuz/75797/aussenpolitische-entscheidungsprozesse-in-krisenzeiten?p=all.

(13) cf. William E. Paterson, "The Reluctant Hegemon? Germany moves to the Centre Stage in the European Union," *Journal of Common Market Studies,* no. 49 (2011): 57-75.

(14) cf. NiklasHelwig, "Executive Summary," in*Europe's New Political Engine – Germany's role in the EU's foreign and security policy*, *The Finnish Institute of International Affairs Report 44,* ed. NiklasHelwig , (Helsinki: The Finnish Institute of International Affairs,2016): 11-13.

(15) cf. Hanns W. Maull, "Deutsche Außenpolitik: zwischenSelbstüberschätzung und Wegducken," *GIGA Focus Global*, no. 1 (2014): 4.

(16) cf. "Donor funding 2012 to 2015," *Financial Tracking Service (FTS)*,https://fts.unocha.org/pageloader.aspx?page=search-reporting_display&CQ=cq260115191009dOLEaWyOry&orderby=USD_commitdisbu&showDetails.

(17) cf. "Syrien," *AuswärtigesAmt*, January 14, 2016, http://www.auswaertiges-amt.de/DE/Aussenpolitik/HumanitaereHilfe/6_Projektbeispiele/160114_Syrien_node.html.

خصصت مبالغ كبيرة إلى الدول المجاورة لسوريا مثل الأردن، ولبنان، وتركيا، التي تواجه تحديات هائلة بسبب الأعداد الكبيرة من اللاجئين القادمين من سوريا.

تغيير برلين لسياستها[١٨]: فقد كانت حجتها الأساسية أنها ضد أي تدخل عسكري، وأنها لمنع ورفض أي «تصعيد» بخصوص التدخل العسكري؛ لأنه سيؤدي إلى «صراعات بالمنطقة»[١٩]، كما سيقلل ذلك من «فرص التوصل إلى حل سياسي الذي تقلّصت فرصه بالفعل، ولكنه لا يزال متاحاً»[٢٠]. ومن ناحية أخرى تعهدت المستشارة ميركل بحل أزمة اليورو, وكان وزير خارجية فيسترفيله هو الممثل الفاعل في السياسة الخارجية الألمانية. وفي شهر يونيو ٢٠١٢م، وبعد ١٥ شهراً من اندلاع الحرب التي راح ضحيتها ١٦ ألف شخص[٢١]، وصف فيسترفيله استراتيجيته بأنها «**تضعف نظام الأسد من خلال العقوبات والإجراءات السياسية والدبلوماسية، مثل طرد سفراء سوريا مؤخراً من العواصم الأوروبية**»[٢٢]. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من عدم قدرة الحزب الليبرالي لفيسترفيلهعلى الوصول إلى عتبة الـ٥ في المئة الضرورية للبقاء في البرلمان في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٣م، إلا أنه امتنع عن تغيير نهج سياسته المفضلة لضبط الإيقاع العسكري.

- خطوط حمراء في الرمال:

نظراً إلى أن روسيا والصين تمارسان صلاحيات (حق النقض– الفيتو)في مجلس الأمن؛ لحماية نظام الأسد سياسياً، بالإضافة إلى دعم روسيا وإيران لنظام الأسد عسكرياً؛ فقد كانت ألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة تكافح من أجل إيجاد استراتيجية مشتركة بشأن

(18) cf. "Syrien: ,Allestun, um die Gewaltzustoppen," *NeueOsnabrückerZeitung*, February 8, 2012,http://www.auswaertiges-amt.de/DE/Infoservice/Presse/Interviews/2012/120208-BM_NOZ.html.

(19) AußenministerWesterwelleim Interviewmit der 'PassauerNeuenPresse," *cf. Westerwelle:PassauerNeuePresse*, March 10, 2012, http://www.auswaertiges-amt.de/DE/Infoservice/Presse/Interviews/2012/120310-BM-Neue-Presse.html.

(20) "Für das Assad-Regime gibteskeinZurückmehr," *Westerwelle: Welt am Sonntag*, June 10, 2012, http://www.auswaertiges-amt.de/DE/Infoservice/Presse/Interviews/2012/120610_BM_WAMS_Syrien.html.

(21) "Syrian death toll tops 19,000, say activists," *The Guardian*, July 22, 2012,https://www.theguardian.com/world/2012/jul/22/syria-death-toll-tops-19000.

(22) "WirmüsseneinenFlächenbrandverhindern: Guido Westerwelle," *Die Welt*, June 1, 2012, http://www.auswaertiges-amt.de/DE/Infoservice/Presse/Interviews/2012/120601-BM_Welt.html.

سوريا. ولتحقيق التوازن في الظروف العسكرية على الأرض؛ اقترحت كل من فرنسا والمملكة المتحدة في أوائل عام ٢٠١٣م رفع الحظر جزئياً عن أسلحة الاتحاد الأوروبي لتزويد «الثوار المعتدلين» بتلك الأسلحة[٢٣]. وتماشياً مع نهج سياسة فيسترفيله؛ عارضت الحكومة الألمانية هذه الخطوة معتبرةً ذلك أنه قد يؤدي إلى سباق تسلح وزعزعة الاستقرار في المنطقة بصورة أكبر[٢٤]. ومرة أخرى، كان موقف الحكومة الألمانية متفقاً مع الرأي العام الألماني؛ إذ رفض ٧٨٪ من المواطنين -وفقاً للاستطلاعات- فكرة تسليم السلاح[٢٥]. وهددت فرنسا والمملكة المتحدة باستخدام (حق النقض-الفيتو) ضد تجديد نظام عقوبات الاتحاد الأوروبي. ولتضييق الفجوة بين ألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة؛ تم التوصل إلى حل وسط يسمح بتسليم شحنات من السلاح للمعارضة السورية في إطار مجموعة من الشروط المقيدة[٢٦].

حدث الانقسام ذاته بين ضبط النفس عسكرياً، وهو النهج الذي اتخذته ألمانيا وحلفاؤها الأوروبيون (الصقور) الأكثر تشدداً في أغسطس عام ٢٠١٣م، عندما قامت قوات الأسد بشن هجوم بالأسلحة الكيميائية استهدف قوات المعارضة والمدنيين. ونتيجةً لذلك؛ انضمت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة معاً بسرعة، وهددوا بالرد بضربات جوية. وتمت هذه الأحداث قبل شهر من الانتخابات البرلمانية في سبتمبر ٢٠١٣م؛ وبالتالي كان على الحكومة الألمانية تحقيق توازن بين استجابتها لاسترضاء الولايات المتحدة (الحليف الرئيس لألمانيا خارج الاتحاد الأوروبي، والتي أوضحت أنها تتوقع من برلين أن تكون حليفاً سياسياً لها فيما يتعلق بالتدخل العسكري المحتمل)، وبين التأثير السلبي المحتمل في الحملة الانتخابية إذا قامت بدعم ضربات جوية. وبناءً على ذلك؛ فقد لعبت كل من ميركل وفيسترفيله بعامل الوقت، وتهربا من توضيح الأمور[٢٧].وفيما يتعلق باستطلاعات الرأي بشأن الضربات العسكرية؛ فقد عكست موقفاً ضبابياً لدى

(23) cf. Koenig 2016, 103.

(24) cf. Koenig 2016, 103.

(25) "Deutsche zuSyrien: Geld ja – Waffen nein," *Handelsblatt*, June 1, 2013, http://www.handelsblatt.com/politik/deutschland/deutsche-zu-syrien-geld-ja-waffen-nein/8284930.html.

(26) cf. Koenig 2016, 103.

(27) Ralph Neukirch, "Military Intervention: Germany caught in the middle on Syria," *Spiegel Online International*, September 2, 2013, http://www.spiegel.de/international/world/german-government-takes-delicate-position-on-attack-on-syria-a-919736.html.

الرأي العام الألماني تجاه التدخل العسكري (٥٤٪ دعموا العمليات العسكرية للأمم المتحدة في سوريا، في حين عارض ٦٢٪ فكرة المشاركة الألمانية في هذه العمليات)[٢٨]، وفي نهاية المطاف تم تفادي التدخل العسكري. وفي ٢٦ سبتمبر ٢٠١٣م، مكنت روسيا مجلس الأمن من الضغط على الأسد للموافقة على تدمير ترسانة الأسلحة الكيميائية السورية. وقد صدر هذا القرار بشكل ينمُّ عن الكثير؛ فهو أول قرار يصدره مجلس الأمن بخصوص سوريا بعد ٣٠ شهراً من الصراع.

في سبتمبر ٢٠١٣م، تم التصويت على خروج الحزب الليبرالي لفيسترفيله من البرلمان، تاركاً لحكومة ميركل -للفترة الثالثة- تشكيل ائتلاف موسع بينحزب الاتحاد المحافظ الذي تتزعمه ميركل والحزب الديمقراطي الاشتراكي.

وبينما كانت الحكومة الألمانية مشغولة بضم روسيا لشبه جزيرة القرم، منذ فبراير ٢٠١٤م حتى هذا الوقت، وكانت تتزعم المفاوضات الأوروبية مع الكرملين، تحول انتباه المجتمع الدولي إلى تنظيم داعش الإرهابي في العراق بعدما استهدف اليزيديين، وهي أقلية دينية عرقية كردية في شمال العراق[٢٩]. وقد كان هذا بمثابة التحوّل الجوهري في النقاش والتغطية الإعلامية السياسية في ألمانيا، وأن تهديد ذلك التنظيم الإرهابي وصل إلى ألمانيا، وأن المجتمع الدولي أشاح بوجهه عن تحدي نظام الأسد بسوريا. ومن المهم ملاحظة هذا التحول؛ لأن السياسة الخارجية الألمانية أكثر نشاطاً في سوريا،ولأن الحملة التي تقودها الولايات المتحدة كان الهدف الأول منها محاربة تنظيم داعش، وليس النظام السوري.

وفي الوقت ذاته، وتزامناً مع تولي وزير الخارجية الألماني الجديد فرانك فالتر شتاينماير مهامه، تغيرت خطابات وتصريحات وزارة الخارجية الألمانية.وعلى الرغم من أن الهدف كان،ولا يزال، التوصل إلى حل سياسي للصراع، إلا أن شتاينماير اعترف بأنه لا يمكن إيقاف تقدم (داعش) دون الغارات الجوية التي تقودها الولايات المتحدة[٣٠].

---

(28) cf. "Syrien-Einsatz ja, aber ohne Deutschland," *Die Tagesschau*, August 29, 2013, https://www.tagesschau.de/inland/deutschlandtrend1834.html.

(29) cf. Koenig 2016, 104.

(30) cf. Frank-Walter Steinmeier, "Es gibt keine Friedensgarantie," *Passauer Neue Presse*, September 12, 2014.

- الأزمة السورية تصل إلى أوروبا:

على الصعيد المحلي، زاد الضغطان الجماهيري والسياسي على المستشارة ميركل بشكل كبير؛ نظراً إلى الارتباط المنتظر بين نهجها سياسة الهجرة الليبرالية وتدفق أكثر من مليون لاجئ في عام ٢٠١٥م إلى ألمانيا(٣١). وتمت ترجمة تنامي المشاعر المعادية للمهاجرين في أوروبا إلى نجاحات انتخابية للحزب اليميني أو (البديل من أجل ألمانيا) في الانتخابات الإقليمية الألمانية في ثلاث ولايات في مارس ٢٠١٦م(٣٢). ومنذ ذلك الحين، هيمنت المفاوضات الشاقة مع تركيا وداخل الاتحاد الأوروبي، حول خفض تدفقات الهجرة من سوريا والعراق عبر تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، على الحياة السياسية، وعلى تغطية وسائل الإعلام الألمانية(٣٣). وخلقت هذه التطورات صلة وثيقة بين السياسات الداخلية والخارجية الألمانية، وزيادة الضغط على صُناع السياسة الخارجية الألمانية لحل الأزمة السورية.

على الصعيد الاستراتيجي، ساعد تنظيم (داعش) الإرهابي على أن تكتسب المفاوضات زخماً عندما شن هجوماً على طائرة روسية بعد مغادرتها منتجع شرم الشيخ في أكتوبر عام ٢٠١٥م، وهجوماً آخر على باريس في نوفمبر ٢٠١٥م(٣٤). وقبل شهر واحد، أي في أكتوبر ٢٠١٥م، تمخضت محادثات المجموعة الدولية لدعم سوريا التي عُقدت في فيينا، عن خطة للسلام وافق عليها مجلس الأمن الدولي في ديسمبر ٢٠١٥م(٣٥).

---

(31) cf. "Zahlen zu Asyl in Deutschland," *Bundeszentrale für Politische Bildung*, August 10, 2016, https://www.bpb.de/politik/innenpolitik/flucht/218788/zahlen-zu-asyl-in-deutschland.

(32) cf. Damien McGuinness,"Germany jolted by AfD right-wing poll success," *BBC*, March 14, 2016, http://www.bbc.com/news/world-europe-35806047.

(33) It may be in part due to the experienced German dominance during the Euro crisis that a majority of European countries refused to support Germany by sharing the burden of the so-called "refugee crisis" (Janning and Mölle, 2016).

(34) "Vienna Peace Talks – After Paris, Syria's peace process limps on," *The Economist*, November 17, 2015, http://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21678712-part-puzzle-after-paris-syrias-peace-process-limps.

(35) cf. "Bundestag beschließtSyrien-Einsatz," *Die Bundesregierung*, December 4, 2015, https://www.bundesregierung.de/Content/DE/Artikel/2015/12/2015-12-01-syrien-mandat-bundeswehr.html; The Vienna peace talks led to the UNSC Resolution 2254 (December 18, 2015), endorsing a road map for a peace process in Syria and setting a timetable for talks. It set the aim of holding free elections within 18 months (.http://www.un.org/press/en/2015/sc12171.doc.htm, *United Nations*, December 18 ,2015). The breakthrough – establishing the ISSG – came about in October 2015 as the 5+1 negotiations with Iran about the nuclear program were successfully concluded in July 2015. This was a precondition for allowing them to join the negotiations.

وكانت هجمات باريس نقطة تحول رئيسة فيما يتعلق بالسياسة الألمانية في سوريا[٣٦]؛ فعلى الرغم من أن المشاركة الألمانية العسكرية في سوريا ليست حاسمة، إلا أنها شكلت تحولاً سياسياً حاسماً في الموقف الألماني. وكانت هي المرة الثالثة فقط التي تنضم فيها ألمانيا إلى حملة عسكرية هجومية منذ الحرب العالمية الثانية خارج البلاد، وأول مرة في عهد المستشارة ميركل[٣٧]. وعلاوةً على ذلك، لا بد من الإشارة -فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الألمانية التقليدية- إلى عدم وجود تفويض صريح من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة الذي يسمح بالقيام بعمل عسكري في إطار استعادة السلم والأمن الدوليين[٣٨]. وقد يرجع ذلك إلى التحول من الالتزام الصارم بالتعددية إلى القبول السياسي بالانضمام إلى ائتلاف الراغبين أو التعاون المطلوب في هذا الصدد، كما أوضحته وزارة الدفاع في (الكتاب الأبيض)[٣٩] في عام ٢٠١٦م. وكان المبرر الذي قدمته الحكومة أمام البرلمان في ٤ ديسمبر ٢٠١٥م مكوناً من شقين؛ فمن ناحية «حتّمت هجمات باريس علينا اتخاذ إجراء أكثر تصميماً ضد تنظيم داعش الإرهابي على كل المستويات»[٤٠]. ومن ناحية أخرى، كان من الضروري إظهار التضامن مع فرنسا.ووفقاً لاستطلاعات، فقد أيدت الغالبية التي بلغت ٥٨٪ من الجمهور الألماني الداعي إلى السلام، دعم الانتشار[٤١]. وكانت الحكومة الألمانية قادرة على اتخاذ قرار يسمح لها بتعزيز علاقتها الأوروبية الداخلية مع فرنسا، ودعم تصورها الذاتي باعتبارها شريكاً موثوقاً به في الشؤون الدولية، وتماشياً مع الرأي العام الألماني. ومع ذلك، فقد أظهرت ميركل -من خلال رفضها طلب الولايات المتحدة توسيع المشاركة العسكرية في سوريا خلال ديسمبر عام ٢٠١٥م- أن ثقافة ضبط النفس العسكري لا تزال أحد الجوانب المهمة في السياسة الخارجية الألمانية[٤٢].

---

(36) cf. Koenig 2016, 105.

(37) cf. Koenig 2016, 106.

(38) "Paris attacks: UN backs 'all necessary measures' against IS," *BBC*, November 21, 2015, http://www.bbc.com/news/world-europe-34886971.

(39) "White Paper 2016 On German Security Policy and The Future of the Bundeswehr," *Ministry of Federal Defence*, June 2016, https://www.bmvg.de/portal/a/bmvg/en, p. 81.

(40) "Bundestag beschließt Syrien-Einsatz," *Die Bundesregierung*, December4, 2015, https://www.bundesregierung.de/Content/DE/Artikel/2015/12/2015-12-01-syrien-mandat-bundeswehr.html.

(41) Ellen Ehni, "Mehrheit für Syrien-Einsatz," *Die Tagesschau*, December4, 2015, https://www.tagesschau.de/inland/deutschlandtrend-455.html.

(42) cf. Koenig 2016, 106f.

دعم الأكراد : الدعم الألماني للعراق

- إدارة الأزمات غير العسكرية:

أصبح مصير الطائفة الإيزيدية في العراق مزرياً منذ مطلع أغسطس ٢٠١٤م؛ إذ اندفع متشددو (داعش) بوحشية نحو منحدرات جبل سنجار في محافظة نينوى بالعراق مما أدى إلى وقوع مذابح، واستعباد جنسي، واغتصاب، وطرد أصحاب الأرض من اليزيديين غير المسلمين المحليين المجاورين للجماعات الكردية. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ٣٠ ألفاً من الإيزيديين أُجبروا على الفرار إلى مرتفعات أعلى في المناطق الجبلية. وبعد أربعة أيام من هجوم التنظيم الإرهابي، أعطى الرئيس الأمريكي باراك أوباما الضوء الأخضر لتكثيف الغارات الجوية، في حين توافرت المزيد من المساعدات الدولية والمساعدات العراقية المحمولة جواً - بمساعدةحزب العمال الكردستاني وقوات البيشمركة الكردية - لتنفيذ ممرات للإخلاء. وفي أعقاب هجوم تنظيم (داعش) في ذلك الوقت، كانت تصريحات ممثلي الحكومة الألمانية رداً على هذه الهجمات واضحةً وبعيدةً عن اللبس؛ فقد كانت قاطعة. ومن ناحية أخرى، وبتاريخ ١٢ و١٤ أغسطس ٢٠١٤م، قام كل من وزيرة الدفاع الألمانية أروسولا غرترود فون در لاين، ووزير التعاون الاقتصادي والتنمية جيرد مولر، بتذكير الألمان بأنه لايوجد التزام قانوني بإرسال أسلحة فتاكة إلى شمال العراق. في حين صرح عضوان من مجلس الوزراء الاتحادي بإمكانية توريد المركبات والمعدات إذا تم تنفيذ ذلك في إطار المساعدات الإنسانية الدولية. وفي تناقض صارخ مع هذا التصريح، وفي ١٣ أغسطس ٢٠١٤م، ألقى وزير الخارجية شتاينماير خطاباً صريحاً أشار فيه إلى أن «ألمانيا لا يمكن أن تغض الطرف عن مصير السكان المحليين في كردستان في مواجهة المجازر»[٤٣]. وصرح في وقت لاحق بإمكانية الدعم العسكري الألماني للمقاتلين الأكراد إذا استمر تهديد تنظيم (داعش) الإرهابي.

وفي اليوم التالي، انضمت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إلى المناقشات، وأشارت إلى وجود أدلة على حدوث إبادة جماعية مثيرة للقلق قائلةً: «**من المروع رؤية تعرض اليزيديين والمسيحيين وغيرهم من الأقليات للأذى من قبل الإرهابيين المسلحين من تنظيم داعش الإرهابي. وإن كبح بروز ذلك التنظيم ومساعدة هؤلاء المحتاجين هما مسؤولية المجتمع الدولي بأسره**». ولعل الأمر المثير للاهتمام هو

(43) "Steinmeier schließt deutsche Waffenlieferungen in Irak nicht aus," *Reuters*, August 14, 2014,http://de.reuters.com/article/irak-deutschland-steinmeier-idDEKBN0GE0B320140814.

أن تصريح ميركل أُخذ في الحسبان دون أدنى تردد لإمكانية تعرض المصالح الأمنية الألمانية للخطر إذا لم يتم اتخاذ تدابير مضادة. ويعد التصريح مهماً؛ إذ ألمحت فيه إلى بند أساسي تعلق بالقيود الضيقة الخاصة بالسماح بتصدير الأسلحة الألمانية إلى مناطق الحروب، لكنه قد يسمح بمنح الإذن لتسليم أسلحة حربية في حالات نادرة بشكل فردي على أساس «**مصالح السياسة الخارجية والأمنية الخاصة بجمهورية ألمانيا الاتحادية، والتي تتوافق مع التزامات قائمة متعددة الأطراف**»(٤٤).

وفي الأسبوع ذاته، أكدت ميركل أن التحركات العسكرية التي سمح بها الرئيس الأمريكي باراك أوباما كانت حيوية في دحر الإرهابيين. وعلى الرغم من توتر العلاقات بين برلين وواشنطن في أعقاب الكشف عن أجهزة تجسُّس تابعة للاستخبارات الأمريكية تتجسس على أهداف داخل ألمانيا، إلا أنها شددت على أهمية وحيوية التعاون الأمريكي-الألماني في مواجهة التحديات العالمية، مثل شن الحرب على تنظيم داعش الإرهابي(٤٥). وجاءت إشارات برلين لتلعب دوراً في التخفيف من حدة الأزمات في شمال العراق، والتي جاءت نتيجةلرؤية أوباما الاستراتيجية التي تضعفي الحسبانتكثيف الضربات الجوية الأمريكية التي لا تزال محدودة ضد التنظيم الإرهابي، جنباً إلى جنب مع «عمليات المساعدة في إنقاذ المدنيين العراقيين العالقين الذين تقطعت بهم السبل في جبل (سنجار)»(٤٦).

وبعدما تولت الولايات المتحدة الأمريكية زمام الأمور والمبادرة إلى الحد من هجمات (داعش)، تبعتها بعد ذلك ألمانيا، وذلك من خلال زيادة إيصال المساعدات تدريجياً إلى شمال العراق، ابتداءً من يوليو حتى أغسطس ٢٠١٤م. وقد واصلت ألمانيا -بالتحالف مع شركائها الدوليين- تنفيذ استراتيجية شاملة، بما في ذلك الجوانب السياسية والإنسانية، بينما استبعدت –في ذلك الوقت- مسألة التدخل العسكري المباشر(٤٧).

---

(44) Report by the Government of the Federal Republic of Germany on its Policy on Exports of Conventional Military Equipment in 2012 (2012 Military Equipment Export Report), Federal Ministry for Economic Affairs and Energy, II, 1.

(45) cf. Andreas Jacobs, "Deutschland und der Nahe und Mittlere Osten: Standortbestimmung und Handlungsempfehlung," *Zukunftsforum Politik*no. 27, Konrad-Adenauer-Stiftung e.V. 5.

(46) "President Obama Makes a Statement on the Crisis in Iraq," *The White House*, August 1, 2014, https://www.whitehouse.gov/blog/2014/08/07/president-obama-makes-statement-iraq.

(47) "German humanitarian aid to Iraq 2014, German diplomatic missions to Iraq, Baghdad/Erbil," http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/de/00/Humanit_C3_A4re_20Hilfe.html.

وبالتالي، ولعرقلة تنامي زعزعة الاستقرار في بلاد الشام؛ قررت حكومة ألمانيا الاتحادية في ٣١ أغسطس عام ٢٠١٤م دعم العراق بمعدات عسكرية، وأسلحة، وذخيرة، بالإضافة إلى ١٥٠ طناً من مواد الإغاثة التي تم نقلهاخلال العام ذاته. وتزامناً مع تطورات هذا الزخم؛ قامت وزارة الدفاع بتخصيص ما يسمى بـ(مكتب الاتصال العسكري)، وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية داخل مقر القنصلية الألمانية العامة في أربيل، والذي يتألف من ستة من جنود الجيش الألماني. وكانت مهامهم تتضمن تنسيق وتوزيع المساعدات العسكرية الإنسانية الواجبة مع كل من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان.

- الحشود البحرية.. شحن الأسلحة:

في لحظة تحذير، دافع وزير الخارجية الألماني شتاينماير بشدة عن التسليح، وذلك بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٤م، مشيراً إلى أن ذلك من شأنه أن يخدم بوضوح الهدف من تمكين القوات الكردية لصد ودحر مسلحي تنظيم (داعش) الإرهابي، وشدد قائلاً: «**يمكننا أن نتوقع أيضاً تقديم معدات عسكرية إضافية، وكان هذا نتيجة لمشاوراتنا هذا الصباح بعد اجتماع مجلس الوزراء، بحضور المستشارة الألمانية، ونائبها، ووزير المالية فولفغانغ شويبله، ووزيرة الدفاع أورسولا فون در لاين، وأنا. ويمكن أن تشمل هذه (المعدات) الأسلحة أيضاً**»[٤٨].

وفي خطاب ألقته يوم ١ سبتمبر ٢٠١٤م، والذي تسبَّب في ضجة كبيرة على الصعيد الوطني، دافعت المستشارة الألمانية بحماسة عن هذا الموقف في البرلمان، مشيرةً إلى أن المصالح الأمنية الألمانية على المحك إذا ما استمر التوسع الإقليمي للتنظيم الإرهابي، وأضافت أن زعزعة الاستقرار على المدى البعيد في تلك المنطقة المتضررة يمكن أن يتردد صداه ويؤثر في أوروبا بأكملها. ونتيجة لذلك؛ أشارت إلى عزمها استصدار قرار لكسر المحظورات التي تحول دون اتخاذ الخطوات اللازمة لتسليم الأسلحة الفتاكة للمقاتلين الأكراد العراقيين. والمثير للدهشة، أن الغالبية العظمى في واحدة

(48) Frank-Walter Steinmeier, "The Federal Government pledges comprehensive assistance for Iraq," German Government Joint Press Conference, *Federal Foreign Office*, August 20, 2014, http://www.auswaertiges-amt.de/EN/Aussenpolitik/Laender/Aktuelle_Artikel/Irak/140820BM-vdL_Irak.html.

من الهيئات التشريعية في ألمانيا (البوندستاغ) أكدت قرار الحكومة رسمياً، على الرغم من أن الحكومة الفيدرالية -في هذه المرحلة- لم تكن ملزمة قانونياً باللجوء إلى موافقة البرلمان.

في أوائل سبتمبر عام ٢٠١٤م، تم إرسال أول شحنة من المعدات العسكرية غير الفتاكة إلى أربيل عبر بغداد. وشملت الشحنة أربعة آلاف خوذة قتالية، و٧٠٠ جهاز راديو SEM52S، و٦٨٠ تليسكوب Fero Z-51، و٣٠ مسباراً معدنياً، و٢٠ جهاز ML 1620 للكشف عن المعادن، وأدوات إزالة الألغام. وقدم مكتب الشؤون الخارجية أربعة آلاف سترة واقية، إضافة إلى مساعدات عسكرية جوهرية غير فتاكة. وتلقت الحكومة الألمانية دعم البرلمان في ١ سبتمبر ٢٠١٤م؛ لإرسال أسلحة حرب عسكرية فتاكة، بما في ذلك ١٥ ألفاً من البنادق القتالية و٢٧٠ من الأسلحة المضادة للدبابات المحمولة الموجهة، وعشرة آلاف قنبلة يدوية، فضلاً عن المركبات العسكرية ذات العجلات المجنزرة. وبشكل عام، تضمنت هذه الشحنات ١٣٦٥ طناً إضافية من المواد[٤٩].

وفي ١٧ يناير عام ٢٠١٥م، وفي قرار تاريخي آخر، رفع مجلس الوزراء الفيدرالي التماساً لتعزيز مهمة تدريب الجيش الألماني لقوات الأمن في منطقة الحكم الذاتي الكردية في شمال العراق والجيش العراقي. وكان تركيز النشر هذه المرة موجهاً نحو بناء القدرات المستدامة للقوات العراقية وقوات الأمن التابعة لحكومة إقليم كردستان العراق، والتي تستلزم أكثر من ١٥٠ جندياً من الجيش الألماني للتدريب العسكري وتقديم المشورة، فضلاً عن تنسيق وإيصال المساعدات الإنسانية المستمرة في شمال العراق. وألقى البرلمان الألمانيبثقله وراء التفويض في ٢٩ يناير عام ٢٠١٥م. وفي واقع الأمر فإن الحكومة الألمانية تصرفت بناءً على طلب من حكومتي بغداد وأربيل. ومع ذلك، وخلافاًللقرار السابق الخاص بتوفير الأسلحة الفتاكة وغير الفتاكة، كان السؤال عن إذا ما كان نشر القوات المكثف قانونياً ومتماشياً مع القيود الدستورية الصارمة في البلاد، وخاضعاً للتدقيق البرلماني والتدقيق العام في الفترة بين ديسمبر ٢٠١٤م ويناير ٢٠١٥م.

---

(٤٩) المرجع السابق نفسه.

- تحديد الحدود القانونية:

القانون الرسمي الألماني ينص في المادة ٢٤ (الفقرة ٢) على أن «**الحكومة قد تتدخل في نظام الأمن الجماعي المتبادل**»[٥٠]. وأثناء التطبيق، يمكن نشر الجيش الألماني وبالتالي يعتبر دستورياً عندما يتم تكريس أي إجراء من هذا القبيل داخل النظام الدولي للأمن المتبادل. ومع ذلك، فإن مشاركة ألمانيا في العراق-كما تم طرحها من قبل النقاد- لم تكن على أساس قانوني في ظل غياب التفويض من الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، أكد تهيئة الأبحاث في البرلمان الألماني وجود قلق متزايد تجاه رفض فكرة أن ما يسمى بالتحالف المخصص[٥١] أو الاتحاد الفيدرالي الفضفاض في الحرب ضد تنظيم (داعش) الإرهابي، يمكن أن يكون مساوياً لنظام الأمن الجماعي المتبادل. ومع ذلك، أشارت الهيئة البحثية إلى إمكانية دراسة المادة (٨٧)، وتحديداً الفقرتين (أ-١، وأ-٢) من القانون الرسمي الألماني[٥٢]. وفي هذا الإطار، قد تعتبر البعثات الألمانية في الخارج دستورية، حتى خارج نطاق نظام الأمن الجماعي في «حال الدفاع»، إذا ما تم إعلان ذلك. كما يمكن تصنيف حالات(الدفاع) عن دول العالم الثالث غير المتحالفة، خصوصاً في ضوء التهديد الحالي للإرهاب الدولي، على أنها قانونية، إذا كان ذلك يخدم أغراض الإغاثة في حالات الطوارئ. ولم تحكم المحكمة الدستورية الألمانية في هذا السياق بعدُ؛ وهو ما يعني أن المادة ٨٧ لا يمكن استخدامها كسابقة، والمسألة تكمن في المأزق القانوني فيما يتعلق بالمهمة الجارية في العراق.

وفي غضون ذلك، لا تزال الحكومة تناقش مسألة تأييد إضفاء الشرعية اللازمة من خلال الاعتماد على ما ورد في المادة ٢٤. أولاً، وقبل كل شيء، توجهت كل من الحكومة المركزية العراقية وحكومة منطقة الحكم الذاتي في كردستان إلى كلالدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك ألمانيا؛ وبالتالي كانت القوات العسكرية الألمانية تعمل بوصفها عنصراً من عناصر الجهود الدولية المبذولة لمحاربة تنظيم (داعش) الذي تنظر إليه الأمم المتحدة - في المقام الأول- على أنه تنظيم لا يمثل دولة كما هو واضح في قرار مجلس الأمن

(50) German Bundestag, "Basic Law for the Federal Republic of Germany, Article 24 (Transfer of sovereign powers – System of collectivesecurity)," https://www.bundestag.de/blob/284870/ce0d03414872b427e57fccb703634dcd/basic_law-data.pdf, 30.

(51) See the international precedent of the formation of a "Coalition of the Willing" ushering in the 2003 Iraq War.

(52) Basic Law, Article 87a (Armed Forces) p.73. https://www.bundestag.de/blob/284870/ce0d03414872b427e57fccb703 634dcd/basic_law-data.pdf.

٢١٧٠[٥٣] باعتباره يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين؛ لذلك يعتبر نطاق وطبيعة مهمة التدريب مسألة قانونية ومشروعة، بالنظرإلى مرونة القيود الدستورية الألمانية.

وما هو أكثر من ذلك، أن الحكومة انتهزت فرصة إضفاء المزيد من الشرعية على نشر القوات عن طريق طلب الموافقة البرلمانية، على الرغم من أن طبيعة المهمة لا تتطلب موافقة تشريعية في حد ذاتها. ونظراً إلى أن كتلة المعارضة البرلمانية للحزب الأخضر والحزب اليساري لا تشكلسوى ٢٠٪ من المقاعد البرلمانية عموماً، ونظراً إلى أن المراجعة القضائية من قبل المحكمة الدستورية تتطلب موافقة ٢٥ في المئة؛ فقد نجحت الحكومة في تسخير الدعم البرلماني المفيد، حتى وإن لم يكن إلزامياً.

تولت البعثة الألمانية في مرحلة التنفيذ المهام التالية:

- عقد دورات تدريبية عسكرية لقوات الأمن بحكومة إقليم كردستان والقوات العراقية في شمال العراق بالقرب من أربيل.
- إقرار مسؤولية تنسيق التدريب العسكري في شمال العراق لقوات الأمن في حكومة إقليم كردستان والقوات العراقية ضمن وقت محدد وبالتناوب مع الشركاء الدوليين.
- القيام بمهام مثل: الاتصال، وتقديم الخدمات الاستشارية، وتقديم الدعم للحكومة العراقية المركزية، وحكومة إقليم كردستان، والقوات المسلحة العراقية، وموظفي الشركاء متعددي الجنسيات في التحالف الدولي ضد تنظيم (داعش) الإرهابي.
- الدعم الاستشاري للشركاء الدوليين من خلال توفير التدريب في أربيل وشمال العراق.
- إدارة السلامة والحماية ودعم المهام لتنفيذ نشر القوات المسلحة الألمانية.
- تنسيق وإرسال المساعدات الإنسانية المستمرة والمعدات العسكرية إلى العراق.
- تنسيق وتنفيذ الإخلاء الاستراتيجي الجوي والعلاج الطبي لجرحى القوات الكردية في العراق أو في ألمانيا[٥٤]، بالإضافة إلى دعم التدريب.

---

(53) "Resolution 2170 (2014)," *United Nations Security Council*, https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N14/508/49/PDF/N1450849.pdf?OpenElement.

(٥٤) في ٢٤ إبريل عام ٢٠١٥م، تم نقل خمسة من المقاتلين البيشمركة إلى مستشفى القوات المسلحة الألمانية ببرلين، بالإضافة إلى علاج خمسة من البيشمركة الآخرين بالمستشفى العسكري جنوب ألمانيا في يناير ٢٠١٥م.
"Bundeswehr bringt verwundete Peschmerga-Kämpfer nach Deutschland," *Süddeutsche Zeitung*, January 6, 2015, http://www.sueddeutsche.de/news/politik/konflikte-bundeswehr-bringt-verwundete-peschmerga-kaempfer-nach-deutschland-dpa.urn-newsml-dpa-com-20090101-150106-99-08017/.

- رفع درجة الاستعداد.. المزيد من الجنود على أرض المعركة:

بعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في باريس خلال نوفمبر ٢٠١٥م، صوَّت البرلمان الألماني بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠١٥م بأغلبية ساحقة لصالح التدخل العسكري الألماني الأكثر شمولاً، من خلال الانضمام إلى الحملة التي تقودها الولايات المتحدة ضد تنظيم (داعش) الإرهابي[٥٥] بالإضافة إلى تأييد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي صاغته فرنسا، داعيةً فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى «تنسيق جهودها لمنع وقمع الأعمال الإرهابية»[٥٦]. وكما ذُكر أعلاه، عمدت فرنسا إلى الاستشهاد بالمادة ٤٢ (الفقرة ٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي في مجال الدفاع المشترك، بدلاً من الاستشهاد بالفقرة (٥) لمنظمة حلف شمال الأطلسي بخصوص الدفاع الجماعي. وعلى هذا النحو؛ فإنه يمكن استنتاج أن القرار الفرنسي للاستفادة من الآلية الأوروبية الملزمة والملموسة يعكس «**توقعاتها من أوروبا للعب دور ملموس وحاسم**»[٥٧] تماشياً مع «هوية الدفاع الأوروبية»[٥٨].

ونتيجة لذلك؛ كان رد فعل برلين على هذا المشهد السياسي المشروط، من خلال إطلاق عمليات منسقة في المجالين الجويين العراقي والسوري، مع توافر المتغيرات اللازمة من طائرات الاستطلاع (تورنادو)، والتزود بالوقود بقدرات غير هجومية/فتاكة. وفي منتصف شهر يوليو من عام ٢٠١٦م، افتتح الجيش الألماني مركزين عسكريين بالقرب من أربيل يغطيانحو ٤٠ ألف متر مربع؛ لتعزيز القدرات الأمنية لقوات البيشمركة الكردية. وفي سبتمبر ٢٠١٦م، شاركت القوات العسكرية الألمانية بـ١٣٧ جندياً ألمانياً في إطار مهمة تدريبية في شمال العراق، من بين ٢٣٤ جندياً ألمانياً شاركوا في «**الحملات الألمانية في الحرب**

(55) cf. Motion of the Federal Government, December 1, 2015 – Mission of German Armed Forces to prevent and curb terror organization Islamic State on grounds of Article 51 UN Charter in connection with Art 42 (7) of the Treaty on European Union, and resolutions of the United Nations Security Council resolutions 2170 (2014), 2199(2015), 2249(2015). German Parliament – 18/6866, 1. December 2015. http://dipbt.bundestag.de/doc/btd/18/068/1806866.pdf.

(56) "United Nations Security Council Resolution 2249," *United Nations Security Council*, November 20, 2015, http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_res_2249.pdf.

(57) Martin Michelot, "Five Reasons France Did not Invoke NATO Article 5," *Defence Matters*, December 18, 2015, http://defencematters.org/news/five-reasons-france-did-not-invoke-nato-article-5/418/.

(58) "After Paris – Why Did France Pass on NATO?," *The American Interest*, November 18, 2015, http://www.the-american-interest.com/2015/11/17/why-did-france-pass-on-nato/.

على داعش». وقدوصل عدد القوات المشاركة بشكل عام إلى أكثر من ١٢٠٠ جندي. وعملت المشاركة الألمانية الموسعة -ضمن العملية الدولية (الحل المتأصل)-على إلحاق هزيمة عسكرية بـ(داعش) في منطقة العمليات المشتركة الموحدة المدعومة «من قبل الشركاء الإقليميين»[٥٩].

نظرة مستقبلية

منذ عام ٢٠١١م، ونهج السياسة الخارجية الألمانية التقليدية المتمثل في ضبط النفس العسكري يهيمن على السياسة الألمانية في سوريا، والبحث عن حلول سياسية متعددة الأطراف كوسيلة لتنفيذ عقوبات اقتصادية على مستوى الاتحاد الأوروبي. ولقد أدت حالة الجمود السياسي في مجلس الأمن بالأمم المتحدة إلى تدهور فاعلية هذا النهج في السياسة الخارجية الألمانية بشكل كبير. وفي سياق أزمة الدين الأوروبية؛ أصبحت ألمانيا الفاعل المهيمن في الاتحاد الأوروبي. ومن الناحية السياسية يمكن تفسيرقرار الحكومة الألمانية لدعم التدخل العسكري في سوريا، وتقديم السلاح للمرة الأولى إلى منطقة حرب،على أنه خطوة مهمة. ومع ذلك، كثفت ألمانيا التزامها في سوريا، بعد أن أصبحت أزمة اللاجئين قضية رئيسة في سياستها الداخلية، وتعرُّض حليفتها الأهم (فرنسا) لهجوم. أمافي العراق، فقد ضاعفت الحكومة الألمانية من التزامها بسبب الإبادة الجماعية التي لاحت في الأفق ضد اليزيديين، فضلاً عن الخطر على المصالح الأمنية الألمانية. وهكذا، ومثل سياستها المُتبعة في سوريا، فقد تحولت سياسة ألمانيا في العراق منذ ٢٠١٤م لتشمل الآن مساعدات سياسية وإنسانية، وشحن كل المعدات العسكرية، الفتاكة منها وغير الفتاكة، ومهمة التدريب على يد الجيش الألماني.

وبالمقارنة مع السياسة الخارجية الألمانية التقليدية، فإن الأوضاع في كل من العراق وسوريا تسجل تغيراً جوهرياً، وتتأثر بالنقد إزاء الإدارة السيئة للأزمة الليبية، وتغيير الحكومة الألمانية في عام ٢٠١٣م، والحالة القوية للاقتصاد الألماني في الآونة الأخيرة، والتي تؤكد القدرة على تحمُّل مسؤولية رفع مستوى المشاركة[٦٠].

---

(59) "Operation Inherent Resolve," 2016, http://www.inherentresolve.mil/.

(60) cf. Niklas Helwig, "Germany – rising to the challenge, while maintaining the balance," in: *Europe's New Political Engine – Germany's role in the EU's foreign and security policy, The Finnish Institute of International Affairs Report 44,* ed. NiklasHelwig, (Helsinki: The Finnish Institute of International Affairs,2016): 18.

وكما هو الحال إزاء الشأن السوري، فقد كان التحالف والتضامن مع فرنسا ضرورياً؛ إذ تم التعجيل بشحن الأسلحة إلى العراق إلى حد كبير في ظل وجود الأقليات المضطهدة فيه. ولقد أجبرت قضية زعزعة الاستقرار في محيط جنوب أوروبا الضعيف، وأثرهافي الاتحاد الأوروبي، ألمانيا على تكثيف مشاركتها.

وهكذا، يمكن للمرء أن يدرك أن السياسة الخارجية والأمنية الألمانية أصبحت أكثر نشاطاً في سوريا والعراق مع مرور الوقت. وقد تحملت ألمانيا -بحذر- المزيد من المسؤولية، لكنها قامت بذلك كرد فعل كان في الغالب بسبب الضغوط الخارجية[٦١]. وبما أن الهدف الرئيس هو تحقيق الاستقرار في المنطقة برمتها؛ فإن نجاح التدخل العسكري يعتمد على استراتيجية سياسية توجه ذلك؛ ومن ثم ينبغي على الجمهور والساسة الألمان -على المدى الطويل- الدخول في نقاش حول كيفية تنفيذ أفكار النظام العام في الخارجمن أجل تحقيق الاستقرار في البلدان المجاورة لأوروبا، وكيفية التفكير حول دور ألمانيا في السياسة الخارجية بشكل عام، خصوصاً ما يتعلق بكيفية تحديد مفهوم (المسؤولية) من خلال استراتيجيات سياسية متماسكة. أما فيما يتعلق بالعراق، فإن مشاركة ألمانيا على أرض أجنبية تنطوي على مخاطر، خصوصاً في الآونة الأخيرة. وبالنظر إلى الحقائق المتغيرة سريعاً على مساحات واسعة من ساحات القتال في المنطقة؛ فإنه لا يزال من غير الواضح ما الذي سيحدث لكميات هائلة من الأسلحة الألمانية التي يستخدمها المقاتلون الأكراد في سيناريو الدولة في مرحلة ما بعد الإسلاميين المفترضين. وإضافة إلى ذلك، يشير تقرير صادر في يناير ٢٠١٦م، إلى أن مخزونات الأسلحة الألمانية بيعت بالفعل فيسوق سوداء خفية في سفوح الجبال القريبة من أربيل، بدلاً من أن تستخدم في الخطوط الأمامية للقتال[٦٢]. وستظل مهمة شاقة لبرلين كي تخصص مخزونات كبيرة من المعدات العسكرية في هذا الإطار[٦٣].

(٦١) نظراً إلى الطبيعة المختلفة للمهمة يجب تقييم المشاركة في مالي بشكل مختلف، انظر:
cf. Claudia Major and Christian Mölling, "Von Libyen nach Syrien – Die Rolle des Militärs in einer neuen deutschen Sicherheits- und Verteidigungspolitik," *Bundeszentrale für Politische Bildung: Aus Politik und Zeitgeschichte* 66, no. 28-29 (2016):32-37.

(62) "Nordirak- Peschmerga verkaufen Bundeswehr-Waffen," *ZEIT Online*, January 21, 2016, http://www.zeit.de/politik/2016-01/peschmerga-nordirak-bundeswehr-waffen.

(63) "The end-use of weaponry and armaments must be ensured effectively," Political Principles Adopted by the Government of the Federal Republic of Germany for the Export of War Weapons and Other Military Equipment,2. see: "Report by the Government of the Federal Republic of Germany on Its Policy on Exports of Conventional Military Equipment in 2012 (2012 Military Equipment Export Report)," *Federal Ministry for Economic Affairs and Energy*, 2012, http://www.bmwi.de/English/Redaktion/Pdf/2012-military-equipment-export-report,property=pdf,bereich=bmwi2012,sprache=en,rwb=true.pdf.

التداعيات المحلية

ترتبط التحفظات التركية ارتباطاً وثيقاً بتلك المخاوف الخاصةبمدى أفق الانتشار المحتمل للأسلحة الألمانية حصرياً في المنطقة الخاضعة للحكم في كل من سوريا وتركيا المجاورة؛ فمثل هذا التطور قد يهدد المصالح الأمنية التركية في المنطقة، ويجعل الأمر يبدو كما لو أن ألمانيا تتجاهل مخاوف أنقرة حول تزايد النشاط الكردي، ناهيك عن احتمال وجود كيان دولة فعلي بإقليم كردستان. وفي ضوء الأحداث التي أعقبت الانقلاب في تركيا، شهدت ألمانيا عدداً من المسيرات الجماهيرية في كل أنحاء البلاد جذبت كلاً من أنصار الرئيس أردوغان ومعارضيه من المهاجرين الأكراد، على حد سواء. وتتسم السياسات الألمانية فيالشرق الأوسط بالحساسية في السياق المحلي، كما أن لديها القدرة على تضخيم وإثارة حوار متوتر وغير منتظم -إلى حد ما- في الآونة الأخيرة بين القيادتين التركية والألمانية؛ فمنذ وقت ليس بالبعيد، وصفت برلين تركيا بأنها «منصة حيوية لعمل الجماعات الإسلامية»[٦٤].

وفيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية المقبلة في خريف عام ٢٠١٧م، فمن المرجح أن تصبح قضية الأمن المحلي إحدى أهم القضايا المُستخدمة في الحملات الانتخابية، وأنترتكز على«عودة المقاتلين الأجانب» والتهديدات الإرهابية، وكذلك حماية سياسات الهجرة واللاجئين والأمن الداخلي. ويقدر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أن أكثر من ٤٠٠ مواطن ألماني عادوا إلى ديارهم بعد انضمامهم إلى القتال في صفوف تنظيم (داعش) الإرهابي[٦٥]، ولكن، بخلاف العائدين الفرنسيين أو البلجيكيين، فإنهم لم يشاركوا حتى عودتهم في أنشطة إرهابية. ومنذ الهجمات الإرهابية الأولى في ألمانيا التي أعلن التنظيم الإرهابي مسؤوليته عنها، والتي وقعت في بلدات تابعة لولاية بافاريا، وتحديداً أنسبش وفورتسبورغ، في يوليو عام ٢٠١٦م، فإن الجدل حول هذا الشأن يتصاعد. وجاء إلقاء القبض مؤخراً على السوري جابر البكر التابع لـ(داعش)والمخطط المزعوم لتنفيذ هجوم إرهابي في ألمانيا؛ ليضيف المزيد إلى هذه الصورة.

---

(64) cf. "Leaked document prompts German-Turkish diplomatic spat," *Al Jazeera Politics*, August 17, 2015, http://www.aljazeera.com/news/2016/08/leaked-document-prompts-german-turkish-diplomatic-spat-160817130351723.html.

(65) "BKA sieht mehr als 400 IS-Gefährder in Deutschland," *Die Tagesschau*, January 15, 2016, http://www.tagesschau.de/inland/bka-muench-gefaehrder-101.html.

كما أن أطرافاً من الاتحاد المحافظ الذي تتزعمه ميركل -على وجه الخصوص- قد يسعون إلى تمييز أنفسهم عن طريق فرض سياسات قانونية ونظامية تحل محل سياسة الحزب اليميني المعروف باسم (البديل من أجل ألمانيا). ويشكل هذا الجهد التوازن اللازم لجذب الناخبين المترددين بحذر دون تنفير الدائرة الأساسية للحزب؛ ومن ثم قد تصبح صياغة آليات سليمة لمكافحة الإرهاب وإخماد بؤر التطرف المحلية أبرز النقاط السياسية الحاسمة التي ظهرت على السطح مؤخراً، والتي تسلط كل منها الضوء على الطبيعة المتشابكة والمعقدة الملحوظة في صياغة السياسات المحلية والتداعيات الأكثر حزماً الناجمة عن الحضور الألماني في الشرق الأوسط.

السير قُدماً

كان تنفيذ العمليات العسكرية الألمانية قدتم بقليل من الاحتكاك؛إذ يقول النقاد إن تفعيل دور ألمانيا لن يضيف شيئاً يُذكر لتغيير مسار الأحداث في المنطقة؛فيمكن للمرء -على سبيل المثال- أن يشكك في الفائدة العملية الفعلية لإيفاد فرقاطة تابعة للبحرية الألمانية لحماية حاملة الطائرات الفرنسية، إلى جانب تقييد قدرات سلاح البحرية الألماني المحدودة بالفعل. وفي هذا السياق، يعد النشاط السياسي في برلين الأكبر نوعاً من التضامن الرمزي. كما أنسنوات من أوجه القصور المستمرة في الميزانية خلال «حصة أرباح السلام»، وتقشف الإنفاق العسكري في ألمانيا في أعقاب الحرب الباردة، وإعادة توحيد ألمانيا، قد أثر بشكل كبير في الاستعداد للمهمات.وقد تم في أغسطس ٢٠١٤م -على سبيل المثال- إرسال طائرة شحن عسكرية متهالكة موجهة إلى قوات البيشمركة في العراق، واتضح لاحقاً وجود عيوب تشغيل متكررة فيها. ومن الجدير بالذكر أن عدداً من الطائرات وطائرات الهليكوبتر قد وجدت فيها العيوب ذاتها، بالإضافة إلى تأخير مواعيد تصنيع ووصول قطع الغيار المطلوبة وتسليمها بصورة عاجلة؛ الأمر الذي يسبب قلقاً بشأن قدرة الجيش الألماني على تحقيق الأهداف التشغيلية الحالية والمستقبلية في الوقت المناسب.

وأخيراً، لا يزال هناك تناقض صارخ بين الواقع وبين التطلعات المطروحة في (الكتاب الأبيض عن السياسة الأمنية الألمانية ومستقبل الجيش الألماني)الصادر عام ٢٠١٦م[٦٦]

(66) "White Paper 2016 On German Security Policy and The Future of the Bundeswehr," *Federal Ministry of Defence*, June 2016, https://www.bmvg.de/portal/a/bmvg/en.

والذي يعد بمثابة خريطة الطريق الأكثر إلحاحاً، والتي تهدف إلى وضع مبادئ وأدوات لألمانيا لتشكيل سياستها الأمنية. ويدعو (الكتاب الأبيض) ألمانيا إلى تحمُّل المزيد من المسؤوليات الخاصة بالسياسة الأمنية على الساحة العالمية.لكن، في ظل العجز اللوجستي والمالي والتشغيلي الذي يحدده الكتاب، فإن الأمر يتجاوز ذلك -وفقاً لتأكيد وزير الدفاع فون دير ليين-،وفي مقدمة ذلك أن ألمانيا يجب أن تكون «**على استعداد لأخذ زمام المبادرة**»[٦٧]. لكن الصياغة التي استخدمتها المستشارة أنجيلا ميركل تنص بوضوح على أن «**الحكومة لديها مسؤولية والتزام بتوفير الموارد اللازمة للجيش الألماني**»[٦٨]؛ فالقوات المسلحة، باعتبارها أداة حيوية للسياسة الخارجية والأمنية الألمانية، ستتولى مهامها المتعددة، وربما بشكل متزايد في السنوات المقبلة، وسيتم الأمر بدقة وتأنٍ وعزيمة لإعادة تشكيل التطلعات الألمانية التي ستمكنها من تبوؤ مكانة مناسبة على الساحة الدولية[٦٩]. إن ربط تقديم الدعم السريع والحاسم إلى كل من سوريا والعراق، مع الامتثال بمصداقية للقانون الدولي، والحفاظ على التحالفات متعددة الأطراف، سيكون تطوراً جريئاً، وهو أيضاً قرار واقعي للسياستين الأمنية والخارجية في ألمانيا، والمُحجمتين إلى حد ما.

(٦٧) المرجع السابق، ص٨.

(٦٨) المرجع السابق، ص٩.

(69) King Faisal Center for Research and Islamic Studies, *The Making of the 2016 White Paper: Incorporating Society as a Whole*, Commentary, August 1, 2016, http://kfcris.net/en/view/post/88.

نبذة عن الكاتبين

سيباستيان ماير: باحث في وحدة الفكر السياسي المعاصر بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. حصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية والقانون في عام ٢٠١٣م من جامعة ميونيخ ومعهد الدراسات السياسية في باريس. كما حصل على درجة الماجستير في المعلومات الاستخباراتية والأمنية الدولية في عام ٢٠١٤م من قسم دراسات الحرب في كلية كينج بجامعة لندن. شغل فيما سبق وظيفة متدرب في السفارة الكندية بألمانيا، وكذلك في مكتب الاتصال الألماني - السعودي للشؤون الاقتصادية في الرياض. وانصب تركيزه في عمله بمركز الملك فيصل على الصراع السوري، وتدخل روسيا وإيران وحزب الله في سوريا.

برونو شميدت فيورهيرد: حصل على درجة البكالوريوس في علم الاجتماع والسياسة والاقتصاد من جامعة زبلين، ألمانيا. سيرته الذاتية الأكاديمية شملت دراسات في الخارج بجامعة كاليفورنيا، بيركلي. ويركز في أبحاثه على السياسة الخارجية والأمن في الشرق الأوسط، ولا سيما سياسات ألمانيا في المنطقة برمتها. كما شغل فيما سبق وظيفة متدرب في قسم سياسة الشرق الأوسط ببعثة ألمانيا الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، والعمل بوابةً وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والدراسات السعودية، ودراسات شمال إفريقيا والمغرب العربي، والدراسات الإيرانية والآسيوية، ودراسات الطاقة، ودراسات اللغة العربية والحداثة. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

P.O.Box 51049 Riyadh 11543 **Kingdom of Saudi Arabia**
Tel: (+966 11) 4652255 Ext: 8692 Fax: (+966 11) 4577611
E-mail: research@kfcris.com